شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

بحثاً عن.. المجلس الأعلى لمكافحة الفساد

الكلّ "مخبوصون" هذه الأيام بقضية مكافحة الفساد.. رئيس الوزراء لا يترك مناسبة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية إلا وتحدّث فيها عن الفساد وعزمه على مكافحته وخططه في هذا الشأن، بل يكاد في بعض الأحيان أن يُقسم أغلظ الأيمان أنه جادّ في هذا الأمر.

باقي كبار المسؤولين في الدولة وزعماء الأحزاب والكتل والائتلافات، فضلاً عن أعضاء في مجلس النواب ووزراء ومحافظين وسواهم، تتزاحم وتتدافع تصريحاتهم المندّدة بالفساد والمحرّضة على مكافحته.

لا يعنيني كمّ كلّ هؤلاء السادة والسيدات صادقون في هذا، ولا أيٌّ منهم يُمكن أن تطولهم أو لا تطولهم في نهاية المطاف حملة المكافحة التي يؤكد رئيس الوزراء أنها وشيكة للغاية وأنها لن تستثني أحداً أبداً. ففي إطار تفحّص مدى الجدّية في هذه الحملة وجدتُ أنّ المجلس الأعلى لمكافحة الفساد قد أُعلن عن تفعيله، مع أننا لم نعلم من قبل لماذا تُرك نائماً أو منوّماً منذ إنشائه مطلع العام الماضي!

برغم كل شيء، لنتفاءل بالخير عسى أن نجده. ولكي يكون تفاؤلنا مُبرّراً يحسن بنا أن نكون، نحن العاملين في ميدان الإعلام على نحو خاص، على معرفة بتشكيلة هذا المجلس وهيكلته والعمل الذي يقوم به.

جرّبتُ أمس أن أجد موقعاً إلكترونياً للمجلس لأتابع نشاطاته عبره، فما وجدتُ.. بل ما عثرتُ على موقع فرعي له في موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء أو موقع رئيس الوزراء أو صفحة المركز الإعلامي لرئيس الوزراء على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"... ليس هناك غير أخبار مُبتسرة عن اجتماعات عقدها المجلس، وكان آخرها في الرابع من الشهر الحالي.

أن يكون لدينا مجلس رفيع المستوى لمكافحة الفساد أمر حميد ومُرحّب به غاية الترحيب، لكنّ الأكثر أهمية وجدوى من مجرد الوجود أن يكون فعّالاً ويعمل بهمّة وحيوية. ولكي يكون كذلك لابدّ من أن يكون مُتشكّلاً من شخصيات متحمّسة لهذه المهمة الوطنية الكبرى. لكنّنا لا نعرف ممّنْ يتكون المجلس، عدا رئيس الوزراء الذي هو رئيس المجلس واثنين من أعضائه هما رئيس هيئة النزاهة ورئيس ديوان الرقابة المالية. معرفتنا، وبخاصة نحن الإعلاميين، بأعضاء المجلس جميعاً أمر ضروري لزوم المتابعة معهم ، بل هو أمر ضروري لسائر المواطنين المطلوب منهم تقديم ما لديهم من معلومات تتعلّق بحالات الفساد الإداري والمالي في جهاز الدولة وخارجه.

شخصياً أتطلّع إلى أن يكون المجلس مؤلّفاً من نخبة من الشخصيات الثقافية والعلمية والاقتصادية والحقوقية المرموقة المشهود لها بالوطنية والنزاهة والخبرة والمهنية، إلى جانب كبار المسؤولين الحكوميين المعنيّين بهذا الأمر. كما أتمنى على المجلس أن يكون شفّافاً في عمله كيما يساعدنا ويساعد نفسه في تحقيق الغايات المُبتغاة من حملة مكافحة الفساد، فالشفافية عماد المكافحة ورافعتها المكينة.

> أن يكون لدينا مجلس رفيع المستوى لمكافحة الفساد أمر حميد ومُرحّب به غاية الترحيب، لكنّ الأكثر أهمية وجدوى من مجرد الوجود أن يكون فعّالاً ويعمل بهمّة وحيوية

مجلسها معطّل وخلافات المكوّنات تؤجّل اختيار محافظ جديد

الفوضى تخيِّم على كركوك بعد 3 أشهر من دخول الجيش

■ تقاسم السلطة بحسب صيغة "المثالثة" يصطدم بقرار المحكمة الاتحاديّة

بغداد / وائل نعمة

مرّ نحو شهرين منذ أن قررت الحكومة الاتحادية إعادة تطبيع الأوضاع في كركوك، وإعادة قوات البيشمركة الى حدود عام ٢٠٠٣. لكنّ المحافظة مازالت تغطّ في فوضى أمنية وسياسية.

ولم تصل الحوارات المستمرة منذ أسابيع، بين المكونات السياسية والاجتماعية في المحافظة، حتى الآن الى حلول نهائية لتوزيع المناصب الحساسة.

ويصرّ الكرد، الذين يمثلون الأغلبية في مجلس المحافظة، على التمسك بمنصب المحافظ، الذي ينازعهم عليه التركمان، المنقسمون بدورهم الى أكثر من جبهة. بالمقابل يماطل العرب لضمان بقاء المنصب الأخير من حصتهم لأطول فترة ممكنه، بحسب بعض الأطراف.

ويدير راكان سعيد الجبوري (عربي - سنّي)، المحافظة بالوكالة، منذ بداية الاحداث في كركوك منتصف تشرين الاول الماضي.

تغيير مؤقت!

من جهته يقول مسؤول شيعي في كركوك إن "الاتفاق الذي أبرمه أمين عام منظمة بدر هادي العامري بوساطة قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، مع الاتحاد الوطني الكردستاني، كان مقابل ضمان استقرار الاوضاع سريعاً بالمحافظة".

ويضيف المسؤول، الذي تحدث لـ(المدى) طالباً عدم نشر اسمه، إن "الاوضاع بعد ذلك خرجت عن السيطرة، بسبب تدخل جهات - لم يسمها- لإبقاء الفوضى في كركوك".

ويلفت المسؤول المحلي إلى أن "الاتفاق كان ينص على انسحاب البيشمركة، مقابل إعادة مسؤولي الاتحاد الوطني الى مناصبهم السابقة بعد انتشار القوات الاتحادية".

وأعلنت القوات الاتحادية، في ١٨ تشرين الاول، إكمال عملية (فرض الأمن) في كركوك. وهو ما أتاح استعادة السيطرة على مناطق كانت بيد قوات البيشمركة في كل من كركوك وديالى ونينوى.

ووقتها، اعتبر رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني انسحاب البيشمركة من كركوك بأنه جاء "نتيجة لقرار انفرادي" اتخذه بعض الأفراد التابعين لجهة سياسية في الإقليم.

من جهته ينفي محمد مهدي البياتي، قائد محور الشمال في منظمة بدر، أن يكون هناك اتفاق لإعادة المناصب السياسية الى ماقبل الاحداث الاخيرة في كركوك. ويؤكد البياتي، في اتصال مع (المدى) أمس، أن "الاتفاق مع رئيس الوزراء حيدر العبادي لإدارة كركوك، يتضمن توزيع المناصب بين المكونات الثلاثة على أساس نسبة ٣٢٪ لكل طرف".

وكان مسؤولون في كركوك قد أكدوا لـ(المدى)، الاسبوع الماضي، أن رئيس الجمهورية فؤاد معصوم أكد، خلال زيارته الى المحافظة، على توزيع المناصب السياسية والامنية على وفق النسبة بين (العرب، والتركمان، والكرد) بالاضافة الى إعطاء المسيحيين نسبة ٤٪.

أزمة ثقة

ويشدد البياتي، وهو وزير حقوق الإنسان السابق، على أن جميع الأطراف في كركوك "مستمرة في عقد الحوارات لإدارة المحافظة، لكننا نواجه أزمة ثقة". ويضيف القيادي البارز في منظمة بدر أن "المكون التركماني يطرح فكرة تولي منصب المحافظ لمرة واحدة، كسراً لاحتكار الكرد لهذا المنصب منذ عدة سنوات".

لكنه بالمقابل يلمح الى إمكانية التنازل عن تلك المطالب. ويقول "نحن بالنهاية مع أي شخصية ومن أي مكون لإدارة المحافظة. فالمنصب بيد العرب منذ شهرين ولم نعترض".

وشغل كرديان منصب محافظ كركوك منذ عام ٢٠٠٣. الاول هو عبد الرحمن مصطفى، الذي استمر في منصبه حتى عام ٢٠١١. وبعد ذلك انتخب نجم الدين كريم لولايتين، حتى الأحداث الاخيرة في المحافظة.

وتسلم راكان الجبوري، المنحدر من قضاء الحويجة، منصب المحافظ وكالة.

ويتحدث المسؤول المحلي، الذي رفض كشف اسمه، عن إدارة الجبوري خلال الشهرين الماضيين، أن "أقارب وحاشية الاخير بدأت تتمدد وتستحوذ على المناصب في المحافظة، على الرغم من أنّ الشيعة هم من أداروا عملية التغيير في كركوك".

وكانت أطراف شيعية جمعت في بداية الازمة تواقيع داخل البرلمان، لحل مجلس محافظة كركوك وتعيين حاكم عسكري بصلاحيات واسعة لإدارة المحافظة.

وعلى الرغم من عدم وجود سابقة لحل أي مجلس محافظة منذ ٢٠٠٣، بيد أن تلك الأطراف كانت ترى أن مجلس المحافظة، الذي يسيطر عليه الكرد، لايعكس التمثيل الحقيقي لكركوك.

ويقول المسؤول الشيعي في كركوك إنّ "أكثر الوحدات الإدارية في المحافظة كانت تحت إدارة الكرد، ولم يستطع العرب الحصول على دورهم بالانتخابات". وتتكون قائمة كركوك المتآخية من ٢٦ مقعداً من اصل ٤١ يتكون منها مجلس كركوك. ولم تشهد المحافظة منذ ٢٠٠٥ أي انتخابات محلية.

ويستحوذ التركمان على ٩ مقاعد عبر الجبهة التركمانية، مقابل ٦ مقاعد للعرب عبر قائمة التجمع الجمهوري العراقي.

ويقول النائب محمد عثمان إن "الكرد يمتلكون الاغلبية في مجلس المحافظة، ومنصب المحافظ يجب ان يكون من حصتهم".

توزيع المناصب

ويؤكد النائب عثمان، وهو عضو الاتحاد الوطني الكردستاني، لـ(المدى) أن حزبه "مستعد للتفاوض مع أي طرف على وفق الاستحقاق الانتخابي والدستور، لكن هناك مطالب عالية وغير معقولة".

ويتحدث النائب الكردي عن مطالبة التركمان بالحصول على منصب المحافظ. ويؤكد ان "التركمان يرفعون سقف مطالبهم، لكنهم في الحقيقة يطمحون للحصول على منصب رئيس المجلس".

ويشير محمد عثمان الى أن "منصب رئيس المجلس لم يحسم داخل التركمان، لأنهم منقسمون الى أكثر من فريق، ولديهم ٤ مرشحين حتى الآن".

كما يؤكد عضو الاتحاد الوطني الكردستاني أن "العرب يشترطون مسبقاً الحصول على مناصب إدارية وأمنية في مفاصل متعددة بالمحافظة". ورأى أنّ "العرب يماطلون لإبقاء منصب المحافظ بيدهم إلى أطول وقت ممكن".

ووسط هذه الفوضى السياسية، يقول النائب محمد عثمان إن "الكرد يدعون الى توزيع المناصب على نسبة ٣٢٪". لكنه يقول "هناك قرار سابق من المحكمة الاتحادية يرفض تلك النسبة حين طرحها الرئيس الراحل جلال طالباني قبل عدة سنوات لإدارة كركوك".

ومنذ ثلاثة أشهر تعطل مجلس المحافظة، وتحولت جلساته الى تشاورية، بسبب غياب معظم أعضائه الكرد، لاسيما أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني. ويؤكد محمد عثمان ان "أعضاء الحزب الديمقراطي لايحضرون الجلسات مدّعين أنّ وضع كركوك غير آمن". واستدرك بالقول "لكننا نعتبر عمليات السلب والخطف التي تجري بالمحافظة تحدث في معدلات طبيعية كما يجري في أي مدينة أخرى بالعراق".

وكان القيادي في بدر محمد البياتي قد كشف، في وقت سابق لـ(المدى)، عن وجود تجمعات لمسلحين مجهولين في جنوب كركوك يطلقون على أنفسهم "الرايات البيضاء"، يعتقد بأنهم يستعدون لطرح أنفسهم بديلاً عن داعش.

بدوره يؤكد نجاة حسين، عضو مجلس محافظة كركوك وأمين تيار الحكمة في كركوك، لـ(المدى) أن "الوضع في المحافظة خطير، وهناك جماعات مسلحة متعددة في داقوق وفي مستنقعات الحويجة".

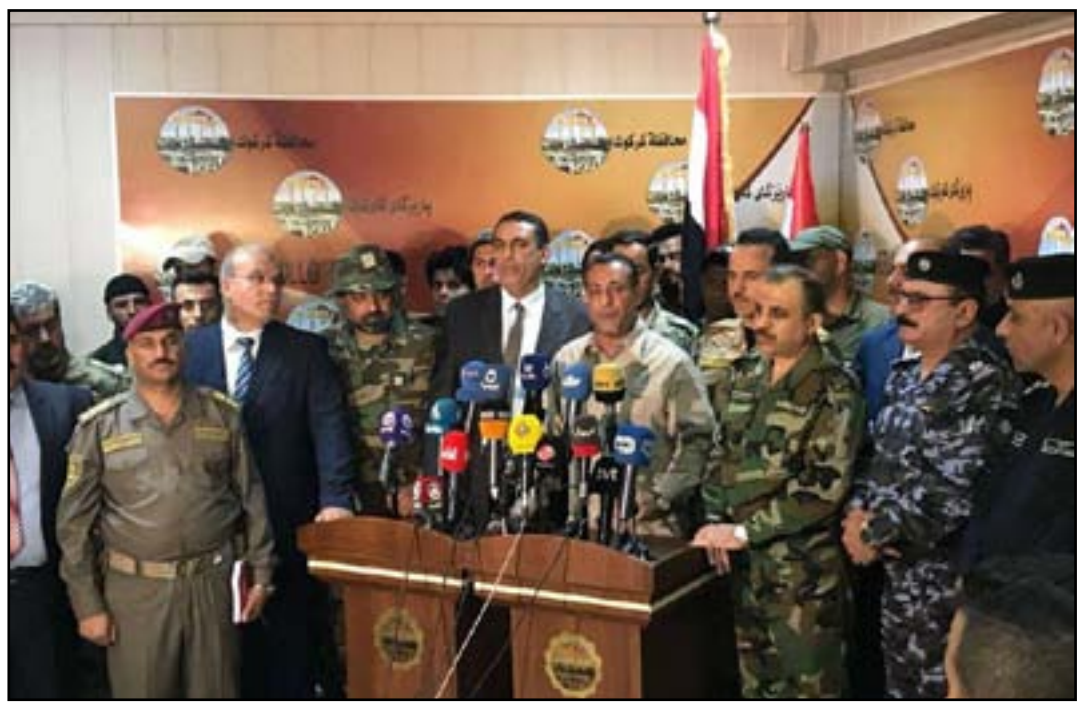

رئيس لجنة الأمن في مؤتمر بكركوك بعد أيام على انتشار القوات الاتحادية

واشنطن بوست: تأمين الحدود أبرز تحدّيات العراق المقبلة

> في كل يوم وعلى امتداد أكثر من ثلاث سنوات كان التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة يقوم بقصف أهداف داعش في العراق وسوريا منفّذاً ما يقارب 30000 ضربة جوية، ولكن في 26 تشرين الثاني لم يتم شن ضربة جوية واحدة .

□ ترجمة / حامد أحمد

وقبل أسبوع واحد فقط تمكن الجيش العراقي من استرجاع آخر قطعة أرض كان يسيطر عليها مسلحو داعش. واعلن البنتاغون ايضا بان ٤٠٠ جندي مارينز كان قد نشرهم في سوريا لمحاربة داعش سيعودون لبلدهم بعد انتهاء مهامهم .

نقاط التحول المهمة تلك بدت تؤشر تحقق هزيمة داعش، مع انتهاء دولة خلافته المزعومة. ولكن من ناحية اخرى فإن الحرب لم تنته بعد.

ولم يحدد الجيش الاميركي من ناحية أخرى دوره الآن بعد انتهاء المعارك الكبرى ضد داعش، رغم ان مسؤولين اميركان وعراقيين بينوا بأن إجراء خفض كبير بعدد القوات الاميركية في البلد أمر ممكن.

ويقول المتحدث باسم التحالف الدولي الكولونيل ريان ديلون، بان الولايات المتحدة من جانبها تقوم بالمساعدة في هذا المجال من خلال العمل مع قوات الشرطة ووحدات الجيش المكلفة بحماية المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش لمنعهم من شن أي عمليات فيها.

واضاف الكولونيل ديلون "نتوقع تماما بانهم قد يعودون لجذورهم لتنفيذ هجمات عدوانية"، ولكن الامور السياسية غير المتوقعة بين الخصوم التي حدثت في العراق حول الاراضي والمناطق قد تقوض جهود مكافحة الإرهاب.

وفي العراق تم إشغال قوات مكافحة الارهاب النخبة لأخذ دور في حسم نزاع نشب بين حكومة بغداد وحكومة الإقليم بعد إجرائها لاستفتاء الاستقلال.

وقال اللواء سامي العراضي، قائد إحدى فرق مكافحة الارهاب، انه كان من المتوقع ان تعود هذه القوات الى قواعدها المنتشرة في محافظات العراق بعد انتهاء المعارك ضد داعش، ولكن بدلا من ذلك تم نشرها حول مناطق عدة متنازع عليها في شمال العراق.

واضاف مفسرا تواجدها قرب المناطق الكردية: "هذه مهمتنا الجديدة الآن." حل هذه الازمة سيسمح لوحدات قوات مكافحة الارهاب من العودة لدورها المنوط بها كحصن منيع ضد هجمات تنظيم داعش، مثل الهجمة التي حصلت في ايلول التي أدت الى مقتل أكثر من ٨٠ شخصاً من الزوار الشيعة جنوبي العراق. هجمات مثل تلك تؤكد التهديد القائم الذي يشكله تنظيم داعش رغم فقدانه للأراضي التي كان يحتلها.

ويقول قادة عسكريون إن تأمين حدود العراق مع سوريا والمنطقة الصحراوية بينهما تعد خطوة جوهرية نحو تلافي المزيد من إراقة الدماء.

وقال قادة عسكريون عراقيون ان الجيش العراقي وقوات الحشد تمكنوا من تأمين ما يقارب من ١٤٠٠٠ الف كيلومتر مربع من المناطق الصحراوية غربي العراق، ولكن مايزال هناك عمل لتأمين مايقارب من نفس المساحة.

ويقول اللواء قاسم المحمدي، قائد عمليات الانبار ان المنطقة تشتمل على مسالك تهريب ومخابئ مسلحين لم تصل لها القوات العراقية منذ ١٤ عاماً.

واضاف المحمدي "كانت تستخدم هذه المنطقة كمكان من قبل المجاميع الارهابية لتحشيد قواتها وتدريبهم. التحدي الاكبر الذي نواجهه الآن هو الحجم الكبير لهذا القاطع من الصعب جدا تفتيشه بشكل كامل."

الجيش العراقي كان يستخدم قوته الجوية لتدمير مواضع المسلحين في المنطقة الصحراوية الواسعة الخالية من المدنيين.

وقال الكولونيل ديلون انه لم تكن هناك حاجة لضربات جوية أميركية، مثيراً بذلك تساؤلات جديدة عن التواجد الاميركي طويل الاجل.

وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي قد ذكر في مقابلة له هذا الخريف انه يتوقع ان تبدأ القوات الاميركية بتقليص عددها في العراق من أعلى رقم وصلت اليه بداية هذا العام والبالغ ٥٢٠٠ جندي ولكنه يريد بعض القوات ان تبقى للاستمرار بتدريب القوات العراقية على جمع المعلومات الاستخبارية وتبادل المعلومات.

مكافحة الإرهاب: أمن كركوك أفضل من السابق ولا تواجد أميركي فيها

□ المدى / مروان العاني

أكد جهاز مكافحة الإرهاب أنّ الملف الأمني لكركوك لن يسلّم إلى أي جهة إلا بأمر من القائد العام، مشدداً على أن المدينة تشهد وضعا أمنياً أفضل مما كانت عليه.

ونفذت القوات المشتركة، منتصف تشرين الاول الماضي، عملية عسكرية لإعادة انتشار القوات الاتحادية في كركوك وعدد من المناطق المتنازع عليها.

وأدت تلك العملية الى نزوح نحو ١٠٠ ألف شخص من كركوك باتجاه إقليم كردستان.

وخلال مؤتمر صحفي، قال اللواء الركن معن السعدي، قائد العمليات الخاصة الثانية في جهاز مكافحة الإرهاب، إن "الأنباء التي تشاع حول تشكيل قوة جديدة في كركوك عارية عن الصحة، ولا يوجد أي أمر رسمي بذلك". وشدد على أن "الملف الأمني في المحافظة لن يسلم إلى أية جهة أخرى إلا بأمر من قبل رئيس الوزراء".

وأضاف السعدي أن "كركوك تتمتع اليوم بوضع أمني أفضل ممّا كانت عليه قبل عملية فرض سلطة القانون، من حيث السرقات وفرض الأتاوات والتجاوزات على ممتلكات الدولة والمواطنين"، مشيراً الى أن "الخطط الحالية تتركز على تأمين مدينة كركوك من دون تمييز".

وشدد القيادي في جهاز مكافحة الإرهاب بالقول "لا وجود لقوات أمريكية سوى مستشارين أمريكان يتواجدون في قاعدة كي وان لغرض التدريب، ولا توجد أي قوات أخرى لحماية المواقع والآبار النفطية".

وأكد مسؤول الملف الأمني في كركوك أن "المدينة افتقرت إلى أجهزة السونار في نقاط تفتيشها الخارجية، وتم الاعتماد على الـ (K٩) الكلاب البوليسية، وهي قليلة بالنسبة لعدد نقاط تفتيش كركوك".

وأشار اللواء معن السعدي الى أن "منظومة صقر كركوك كانت تعمل قبل تطبيق خطة فرض القانون في كركوك وتوقفت بعد تطبيق الخطة في كركوك بسبب تحطم الكاميرات والرسيفرات". وأردف "تم إعلام الحكومة العراقية والحصول على موافقه أعلى جهة بالدولة لعوده العمل بصقر كركوك على وفق العقد المبرم مع الحكومة المحلية في كركوك".

ولفت السعدي الى "أن كركوك كانت تشهد قبل تطبيق خطة فرض القانون عمليات خطف وتسليب وسرقات يومية تصل لخمس مركبات يومياً لكن لم يسلط عليها الضوء والإعلام لم يكشف عنها ، لأنّ كركوك مغلقة إعلاميا"، مضيفا "خلال شهر واحد سرقت ٢٠ عجلة فقط وتمت إعادة وضبط ١٠ مركبات وهو إنجاز جيد".

في سياق متصل، رد المجلس العربي في كركوك، امس الاربعاء، على حديث أحد نواب التحالف الوطني الكردستاني، عن "جرائم إبادة جماعية" بحق الكرد في طوزخورماتو.

وأكد المجلس العربي أن الاوضاع الامنية في المحافظة مستقرة ما بعد مرحلة "فرض القانون"، عقب انتشار القوات الاتحادية في كركوك. ووصف حديث النائب بانه "محاولة لخلط الاوراق وتزييف الحقائق".

وقال المجلس العربي في كركوك، في بيان اطلعت عليه (المدى)، إن "الوضع الأمني سواء في مدينة كركوك أو بقية المناطق الاخرى في المحافظة، يشهد استقراراً أمنياً عقب إعادة انتشار القوات الاتحادية". واعتبر ان "تصريحات عضو مجلس النواب العراقي عن التحالف الكردستاني وبعض الاصوات الاخرى، تأتي كمحاولة لخلط الاوراق وتبني خطاب فئوي قومي".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين
نائب رئيس التحرير
علي حسين
مدير التحرير
مازن الزيدي
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون